

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية للمجموعة للرعاية الطبية (ش.م.ع.ق)

والمنعقد يوم الإثنين الموافق 21 مارس 2022م

أنه في الساعة 06:30 من مساءً يوم الاثنين الموافق 2022/03/21م انعقد إجتماع الجمعية العامة العادية للشركة إلكترونياً باستخدام تطبيق زووم Zoom من مقر الشركة بناءً على الدعوة الموجهة من مجلس الإدارة للسادة المساهمين وذلك بعد موافقة إدارة شؤون الشركات بوزارة التجارة والصناعة بموجب كتابهم الصادر بالرقم ش.ش.س/279/2022 المؤرخ في 2022/02/22م.

وقد ترأس إجتماع الجمعية العامة العادية نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب السيد/ د. عبدالباسط احمد الشيبني ممثل شركة الإتقان للتجارة، وبحضور السادة الأعضاء وهم:-

- 1- الشيخ/ عبدالله بن خالد بن ثاني آل ثاني ممثل شركة دار العرب للأعمال والتطوير.
- 2- الشيخ/ ثاني بن عبدالله بن ثاني آل ثاني ممثل شركة إثمار للإنشاء والتجارة.
- 3- السيد/ جمال عبدالله احمد الجمال - عضو مجلس إدارة مستقل.
- 4- السيد/ علي ابراهيم العبدالغني - عضو مجلس إدارة مستقل.
- 5- السيد/ وليد احمد ابراهيم السعدي - عضو مجلس إدارة مستقل.

وقد عينت الجمعية العامة الاستاذة/ إيمان محمد علي الملك مقررًا للاجتماع.

كما تم تكليف السادة/ شركة ألفا أوميجا ممثلة بالسيد/ نادر الصوص للقيام بعملية التسجيل وجمع الأصوات وإدارة إجتماع الجمعية العامة العادية إلكترونياً باستخدام تطبيق Zoom.

قام بإثبات حضور السادة المساهمين وتدقيق الأصوات السادة مدققي الحسابات/ ارنست ويونغ (Ernst & Young) يمثلها السيد/ زياد نادر.

وحضر عن إدارة شؤون الشركات - بوزارة التجارة والصناعة بناءً على الدعوة الموجه لهم السيد/ محمد المري بموجب كتاب ترشيح من إدارة شؤون الشركات بوزارة التجارة والصناعة برقم الصادر ش.ش.س/464/2022 المؤرخ في 2022/03/15م.

وذلك لمناقشة جدول أعمال الجمعية العامة العادية عن السنة المالية 2021م والمتضمن البنود التالية:-

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة وعن مركزها المالي خلال السنة المالية المنتهية في 2021/12/31م، ومناقشة الخطة المستقبلية، والتصديق عليهما.
2. سماع تقرير مدقق الحسابات عن ميزانية الشركة وعن الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 2021/12/31م، والتصديق عليهما.



3. مناقشة الميزانية العمومية للشركة وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 2021/12/31م، والتصديق عليها.
4. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 25 % من القيمة الاسمية للسهم أي بواقع 0.25 ريال قطري لكل سهم.
5. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2021/12/31م، وإعتماد مكافآتهم.
6. النظر في تقرير الحوكمة الخاص بالشركة لعام 2021م وإعتماده.
7. عرض المناقصة بشأن تعيين مدقق للحسابات للعام المالي 2022م وتحديد أتعابهم.
8. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتخصيص مبلغ 139,650 ر.ق (مائة وتسعة وثلاثون الف وستمائة وخمسون ريال قطري) لتضاف للمبلغ المتبقي من المبلغ المخصص لعلاج الحالات المستحقة وغير القادرة على تحمل تكاليف العلاج والذي أقرته الجمعية العامة العادية للشركة سابقاً بمبلغ مليون ريال قطري.

وقائع وقرارات إجتماع الجمعية العامة العادية عن السنة المالية 2021م

نصاب الحضور وقانونية الإجتماع :

أعلن مدقق الحسابات السيد / زياد نادر عن شركة ارنست ويونغ (Ernst & Young) أن نصاب إجتماع الجمعية العامة العادية قد بلغ ما مجموعه 67.68% من أسهم الشركة مثلت الحضور ما بين أسهم حاضرة بالأصالة عدد 144,740,650 سهم وبالوكالة عدد 45,728,748 سهم بمجموع 190,469,398 سهم من أسهم الشركة البالغة 281,441,000 سهم؛ ليعقد الإجتماع بصفة عادية وفقاً للقانون متحقق بالأسهم الحاضرة والمثلة.

وقبل أن تستهل الجمعية العامة العادية عرض ومناقشة جدول أعمالها تم تنويه السادة المساهمين وإحاطتهم علماً بألية التصويت إلكترونياً على بنود جدول الأعمال وانه يتعين على المساهم الذي لديه إعتراض على أي بند من بنود الإجتماع أن يبدي إعتراضه وقت التصويت على ذلك البند وذلك من خلال الضغط على زر رفع اليد " Raised Hand " المتاح على تطبيق زووم أسفل الشاشة، ويعتبر عدم الضغط على هذا الزر أثناء التصويت على البند بمثابة مصادقة على البند محل التصويت.

ومن ثم استهلّت الجمعية العامة عرض ومناقشة بنود جدول أعمالها وفق الآتي:

البند الأول : سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة وعن مركزها المالي خلال السنة المالية المنتهية في

2021/12/31م، ومناقشة الخطة المستقبلية، والتصديق عليها.

استمعت الجمعية لتقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة وعن مركزها المالي خلال السنة المالية المنتهية في 2021/12/31م؛ والخطة المستقبلية، والذي تلاه رئيس الجمعية العامة السيد / د. عبدالباسط احمد الشيبلي،

وقد تضمن التقرير ما يلي:

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله محمد وعلى آله وصحبه وسلم، ، ،

السادة / المساهمين الكرام...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد، ، ،

بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن الإخوة أعضاء مجلس الإدارة يسعدني أن أقدم لكم التقرير السنوي لشركة المجموعة للرعاية الطبية(ش.م.ع.ق) لعام 2021.

وأبدأ بحمد الله على أن سخرنا لخدمة المجتمع ووطننا الحبيب خلال عام استمر فيه الوباء وشروط وقيود السفر بالتأثير على الاقتصاد العالمي والاقليمي والمحلي وانعكس ذلك على أداء العديد من الشركات المحلية في القطاع العام والخاص وألجم أو حد من نموها بشكل طبيعي.

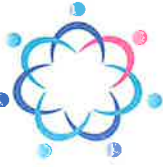
وأحمد الله أن وفقنا الله بشركة المجموعة للرعاية الطبية والمستشفى الأهلي بالاستمرار في مساندة الدولة لمجابهة هذه الجائحة مع الالتزام الكامل بالقيود والضوابط التي فرضت حماية للمصلحة العامة؛ ورغم استمرار هذه العقبات والصعاب تمكنا بفضل الله والإستراتيجية التي وضعتها الإدارة التنفيذية وأقرها مجلس الإدارة وبفضل جهود جميع الموظفين وخاصة العاملين في الخطوط الأمامية؛ تمكنا من الحفاظ على مستوى الإيرادات كما في العام 2020 وحققنا أرباح للعام 2021 بلغت 79,061,137 ريال قطري، وقد انعكس ذلك على العائد على السهم بواقع 0.28 ريالاً قطرية لكل سهم.

وبناءً على ما تقدم قرر المجلس أن يرفع توصية للجمعية العامة العادية لتوزيع أرباح نقدية بنسبة 25% من القيمة الإسمية للسهم، أي بواقع 0.25 ريال لكل سهم.

هذا؛ وجاء النمو الذي أشرت إليه كنتيجة لاستراتيجية تخفيض النفقات التشغيلية للكوادر بدون الاضطرار للاستغناء عن أي كادر بالإضافة لتخفيض بعض النفقات التشغيلية الأخرى.

ومن جهة أخرى نجحت الشركة في الحفاظ على معدل الإيرادات اليومي عن طريق طرح حزم علاجية ترويجية شاملة واجراءات فحوصات ال PCR لما قبل وبعد السفر حيث استقطب المستشفى الأهلي (ولا يزال) بفرعيه الاساسي وبمدينة الوكرة أكبر شريحة من المراجعين في القطاع الخاص لدقة وسرعة اظهار النتائج بالتنسيق مع وزارة الصحة العامة؛ كما بدأ قسم عيادة جراحة الترميم والتصحيح التجميلية بتقديم خدماتها للجمهور بالإضافة إلى الخدمات التجميلية المكملة وتم تعيين استشاريين لهم سبق وخبره واسعه بهذا المجال وتنوي الإدارة التنفيذية إطلاق برنامج لاستضافة أشهر الاستشاريين العالميين ضمن برنامج الاستشاريين الزائرين وسيتم طرح الخدمات بأسعار تنافسية أقل من تلك الموجودة بالسوق.

أما فيما يتعلق بقرار الحكم الابتدائي في قضية الشركة الوطنية للتأمين الصحي (صحة) الذي وصلنا خلال العام 2020 حيث جاء تقرير الخبير المكلف من المحكمة لصالح الشركة وأحقيتها بالمطالبة بمبلغ 130 مليون ريال قطري وأيدته المحكمة؛ فإننا لا نزال ننتظر حكم محكمة الاستئناف والذي تأجل البت فيها لأكثر من



4 مرات خلال العام الماضي بانتظار ورود تقرير الخبير. وأذكر مساهمينا الكرام بأن بياناتنا المالية قد غطت جميع المبالغ التي خصصها مجلس الإدارة كمخصصات إيرادات من عقد "صحة" وعليه فإن أي نتيجة إيجابية نهائية من القضية المرفوعة ضد شركة "صحة" ستعود بريحية مباشرة على المساهمين والذي نأمل أن يتحقق خلال هذا العام إن شاء الله.

واستكمالاً لتنفيذ الخطط الاستراتيجية التي اعتمدها المجلس فقد تم تسليم ما لا يقل عن 60% من غرف إقامة المرضى التي تم إعادة تحسينها وصيانتها وفرشها والديكور الداخلي فيها وتم استحداث أجنحة إمبراطورية وأجنحة ملكية جديدة بما يلبي توقع المراجعين والضيوف الكرام. كما تم الانتهاء من مشروع المبنى الجديد (د) والذي سيوفر ما يزيد عن 300 موقف سيارة على ثلاث مستويات تحت الأرض بمخارج مساعد وسلاسل متحركة عند مدخل مبنى المستشفى الرئيسي ومنتظر توصيل خدمة الكهرباء لافتتاح وتشغيل المبنى.

وفي إطار تحفيز استقطاب شركات التأمين والجمهور من المراجعين والضيوف الكرام للانتفاع من خدمات المستشفى الأهلي عبر عيادات الوكرة ووحدة الحالات المستعجلة؛ فقد استمرت الإدارة بتوفير أفضل عرض لخدمات الرزم الطبية بفرع الوكرة بقيمة 79 ريال شاملة الإستشارة الطبية وتم تخفيض قيمة الاستشارات الطبية في فرع الوكرة لـ 50 ريال وإلغاء المستقطعات المالية للمراجعين والضيوف الكرام الذين يحملون تأميناً طبياً وذلك مع بعض شركات التأمين بعد الاتفاق معها على هذه الخطوة.

وأخيراً وعلى صعيد الإدارة التشغيلية؛ فقد بدأ برنامج تقييم الأداء للموظفين بالاستناد إلى نسبة تحقيق الأهداف التي يكلف بها الموظف لكل عام بحيث تترجم هذه الأهداف على المستوى المؤسسي أهداف ورؤية الشركة الاستراتيجية؛ قد بدأ بتحقيق بعض هذه الأهداف والتي جوهرها الإبقاء على مستوى الخدمات والانتاجية مما يعد إنجازاً كبيراً أشكر عليه الإدارة التنفيذية وجميع العاملين بالشركة لأنه يمهد لإتباع أفضل الممارسات وأعلى مستويات للإدارة لتحقيق نمو مستدام بإذن الله.

وفي الختام لا يسعني في هذا المقام إلا أن أقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى مقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى على دعمه ورعايته الكريمة.

كما نعبر عن تقديرنا للسادة المساهمين على دعمهم... ونشكر كافة العاملين على جهودهم وتفانيهم في العمل... والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، ، ،

◆◆◆ انتهى ◆◆◆

وبعد عرض البند للتصويت صادقت الجمعية العامة العادية للمساهمين على تقرير مجلس الإدارة بإجماع الأصوات الممثلة في الاجتماع.



البند الثاني : سماع تقرير مدقق الحسابات عن ميزانية الشركة وعن الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية

في 2021/12/31م، والتصديق عليها:

استمعت الجمعية لتقرير مدقق الحسابات عن ميزانية الشركة وعن الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 2021/12/31م وقد تلاها عن مدقق الحسابات شركة ارنست ويونغ (Ernst & Young) السيد / زياد نادر.

وبعد عرض البند للتصويت صادقت الجمعية العامة العادية للمساهمين على تقارير مدقق الحسابات بإجماع الأصوات الممثلة في الإجتماع.

البند الثالث: مناقشة الميزانية العمومية للشركة وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في

2021/12/31م، والتصديق عليها:

ناقشت الجمعية الميزانية العمومية للشركة وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 2021/12/31م.

وبعد عرض البند للتصويت صادقت الجمعية العامة العادية للمساهمين على الميزانية العمومية للشركة وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 2021/12/31م بإجماع الأصوات الممثلة في الإجتماع.

البند الرابع: الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 25٪ من القيمة الاسمية للسهم أي

بواقع 0.25 ريال قطري لكل سهم:

بعد عرض هذا البند على الجمعية العامة للمساهمين صادقت الجمعية العامة العادية للمساهمين على توزيع أرباح نقدية للسادة المساهمين بنسبة 25٪ من القيمة الاسمية للسهم أي بواقع 0.25 لكل سهم وذلك عن السنة المالية المنتهية في 2021/12/31م بإجماع الأصوات الممثلة في الإجتماع.

البند الخامس: إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2021/12/31م، وإعتماد

مكافآتهم:

قام السيد / خالد العمادي الرئيس التنفيذي بإطلاع الجمعية على قيمة المكافآت الموصى بها لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2021/12/31م وبيان قيمة المكافأة الخاصة بكل عضو من أعضاء المجلس وذلك على النحو التالي:-

قيمة المكافأة الموصى بها	المبلغ بالريال القطري
مكافأة رئيس المجلس	579,532 ر.ق (خمسمائة تسعة وسبعون الف وخمسمائة اثنان وثلاثون ريال قطري)
مكافأة باقي أعضاء المجلس (لكل عضو)	289,766 ر.ق (ثلاثمائة وخمسة عشر الف واربعمائة ثمانية وسبعون ريال قطري وثلاثة واربعون درهم)
الإجمالي	2,897,661 ر.ق (ثلاثة ملايين ومائة اربعة وخمسون الف وسبعمائة اربعة وثمانون ريال قطري وثلاثون درهم)

بالإضافة إلى مكافأة شهرية لرئيس اللجنة التنفيذية بمبلغ 60,000 ر.ق (ستون الف ريال قطري) شهرياً.

وبعد عرض البند للتصويت صادقت الجمعية العامة العادية للمساهمين على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2021/12/31م، وعلى اعتماد مكافآتهم الموضحة أعلاه، وذلك بإجماع الأصوات الممثلة في الإجتماع بعد إستبعاد أسهم أعضاء مجلس الإدارة.

البند السادس: النظر في تقرير الحوكمة الخاص بالشركة للعام 2021م واعتماده:

إطلعت الجمعية العامة على تقرير الحوكمة الخاص بالشركة للعام 2021م، كما استمعت الجمعية لتقرير مدقق الحسابات حول إلتزام الشركة بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية.
(مرفق طيه تقارير مدقق الحسابات)

وعند عرض البند للتصويت صادقت الجمعية العامة العادية للمساهمين على تقرير الحوكمة السنوي للعام 2021م بإجماع الأصوات الممثلة في الإجتماع.

البند السابع: عرض المناقصة بشأن تعيين مدقق للحسابات للعام المالي 2022م وتحديد أتعابهم:

قام السيد / خالد العمادي الرئيس التنفيذي بإطلاع الجمعية على العروض المقدمة من أربع شركات للقيام بمهمة التدقيق الخارجي للشركة لسنة 2022م وذلك على النحو التالي:

المبلغ بالريال القطري	إسم الشركة	
300,000 رق (ثلاثمائة الف ريال قطري)	إرنست ويونغ (Ernst & Young)	1
300,000 رق (ثلاثمائة الف ريال قطري)	كي بي إم جي (KPMG)	2
225,000 رق (مائتان خمسة وعشرون الف ريال قطري)	طلال ابو غزالة	3
185,000 رق (مائة خمسة وثمانون الف ريال قطري)	رودل (Rodel & Partner)	4

وأوضح السيد / خالد العمادي أن لجنة التدقيق وإدارة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة قد نظرت في العروض المقدمة وتم تقييمها والتأكد من مدى إستيفائها للشروط الواردة في سياسة التعاقد مع مدققي الحسابات المعتمدة لدى الشركة، ورفعت اللجنة توصيتها للمجلس بتعيين شركة إرنست ويونغ (Ernst & Young) حيث رأت أن العرض المقدم منها هو العرض الأنسب بالإضافة إلى كونها من الشركات الأربع الكبرى في مجال التدقيق، ويوصي مجلس الإدارة الجمعية العامة بالمصادقة على تعيينهم وعلى أتعابهم المحددة أعلاه.

وعند عرض البند للتصويت صادقت الجمعية العامة العادية للمساهمين على توصية مجلس الإدارة بتعيين شركة إرنست ويونغ (Ernst & Young) كمدقق الحسابات الخارجي للشركة للعام المالي 2022م وتم تحديد أتعابهم بمبلغ قدره 300,000 رق (ثلاثمائة الف ريال قطري) بإجماع الأصوات الممثلة في الإجتماع.





البند الثامن: الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتخصيص مبلغ 139,650 ريق (مائة وتسعة وثلاثون الف وستمائة وخمسون ريال قطري) لتضاف للمبلغ المتبقي من المبلغ المخصص لعلاج الحالات المستحقة وغير القادرة على تحمل تكاليف العلاج والذي أقرته الجمعية العامة العادية للشركة سابقاً بمبلغ مليون ريال قطري.

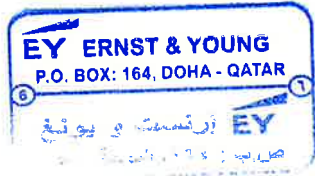
وعند عرض البند للتصويت صادقت الجمعية العامة العادية للمساهمين على توصية مجلس الإدارة بتخصيص مبلغ 139,650 ريق (مائة وتسعة وثلاثون الف وستمائة وخمسون ريال قطري) لتضاف للمبلغ المتبقي من المبلغ المخصص لعلاج الحالات المستحقة وغير القادرة على تحمل تكاليف العلاج والذي أقرته الجمعية العامة العادية للشركة سابقاً بمبلغ مليون ريال قطري.

وفي ختام الإجتماع شكر السيد / د. عبدالباسط احمد الشيبني رئيس إجتماع السادة الأعضاء والمساهمين على حضور الإجتماع، وقد اختتم الإجتماع في حوالي الساعة 07:00 مساءً.



.....

د. عبدالباسط احمد الشيبني
رئيس إجتماع الجمعية العامة العادية



.....

زياد نادر - عن مدقق الحسابات
شركة إرنست و يونغ



.....

نادر الصوص - عن جامعو الأصوات
شركة الفا اوميجا

.....

إيمان محمد علي الملك
مقرر إجتماع الجمعية العامة العادية

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين الكرام المجموعة للرعاية الطبية ش.م.ع.ق.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لشركة المجموعة للرعاية الطبية ش.م.ع.ق. ("الشركة") والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وبيان الربح أو الخسارة والإيرادات الشاملة الأخرى، وبيان التغيرات في حقوق الملكية، وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية تتضمن ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا أن البيانات المالية المرفقة تظهر بعدالة، من كافة النواحي المادية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRSs).

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق (ISAs). ويرد لاحقاً في هذا التقرير بيان لمسؤولياتنا بموجب تلك المعايير في فقرة مسؤولية مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية. وفقاً لقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) (IESBA Code) فإننا كيان مستقل عن الشركة، وقد قمنا بتلبية مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى ذات الصلة المتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية وفقاً لمتطلبات المهنة ذات الصلة في دولة قطر، وقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمعايير أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية (IESBA Code). في رأينا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وتوفر أساساً ملائماً يمكننا من إبداء رأينا.

أمور التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الهامة، في تقديرنا المهني، هي تلك الأمور الأكثر أهمية خلال تدقيق البيانات المالية للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور خلال إجراء أعمال التدقيق للبيانات المالية ككل وفي تكوين رأينا حولها، كما أننا لا نقدم رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور. وفيما يلي بيان لكيفية تناول كل أمر من هذه الأمور خلال أعمال التدقيق.

لقد وفينا بالمسؤوليات الموضحة في فقرة مسؤولية مراقب الحسابات حول أعمال تدقيق البيانات المالية في تقريرنا هذا، بما في ذلك فيما يتعلق بأمور التدقيق الهامة. وبناءً عليه، تضمنت أعمال التدقيق التي قمنا بها تنفيذ إجراءات تهدف إلى الاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية. وتقدم نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتخذة لمعالجة الأمور الموضحة أدناه، أساساً لرأينا حول تدقيق البيانات المالية المرفقة.

المجموعة للرعاية الطبية ش.م.ع.ق. - تنمة

تقرير حول تدقيق البيانات المالية - تنمة

أمور التدقيق الهامة - تنمة

خطوات التدقيق المتبعة لمعالجة أمور التدقيق الهامة	أمور التدقيق الهامة
<p>تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها فيما يتعلق بهذا الأمر ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> تقييم افتراضات الإدارة والأحكام المستخدمة في استنتاج ما إذا كانت القيمة الدفترية للعقارات والمعدات لا تختلف جوهرياً عن قيمتها العادلة كما في تاريخ التقرير. تقييم التصميم والفعالية التشغيلية للضوابط الهامة المتعلقة بالمعالجة المحاسبية للعقارات والمعدات ومصاريف الاستهلاك. تقييم معايير التحقيق المطبقة على التكاليف المتكبدة والمرسلة خلال السنة المالية مقابل متطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة. تقييم مدى ملاءمة الطريقة المستخدمة والأعمار الإنتاجية المحددة لتعيين مصاريف الاستهلاك. إعادة احتساب مصاريف الاستهلاك ومقارنتها بمصاريف الاستهلاك المدرجة في البيانات المالية. تقييم مدى كفاية إفصاحات الشركة فيما يتعلق بالعقارات والمعدات وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة. 	<p>إعادة تقييم العقارات والمعدات ومصاريف الاستهلاك</p> <p>يتم قياس الأراضي والمباني المستخدمة في عمليات الشركة بمبالغ إعادة التقييم. تمثل هذه الموجودات جزءاً من عقارات ومعدات الشركة وهي تعادل ٥٦% من إجمالي موجودات الشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. القيم الدفترية لهذه الموجودات وتكاليف استهلاكها ذات الصلة تمثل أرصدة هامة في هذه البيانات المالية.</p> <p>بالإضافة إلى ذلك، فإن تحديد الأعمار الإنتاجية ومصاريف الاستهلاك لهذه الموجودات يتطلب من الإدارة ممارسة أحكام وتقديرات هامة. ونتيجة لذلك، فإن إعادة تقييم العقارات والمعدات ومصاريف الاستهلاك تعتبر من أمور التدقيق العامة.</p> <p>تم إدراج الإفصاحات ذات الصلة في الإيضاح رقم ٥ للبيانات المالية.</p>
<p>تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها فيما يتعلق بهذا الأمر ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> مقارنة السياسة المستخدمة من قبل الشركة في تحقيق الإيرادات مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية ١٥ "الإيرادات من العقود مع العملاء" وتقدير مدى ملاءمتها. فحص التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية التي تحكم عملية تحقيق الإيرادات. إجراء تحليل العلاقة بين الإيرادات والذمم التجارية المدينة والنقد وإجراء مراجعة تحليلية للإيرادات استناداً على المبيعات الشهرية وهوامش الربح. فحص إدخلات دفتر اليومية بناء على بيانات المخاطر المتعلقة بالإيرادات (مثل المبالغ المدرجة وتاريخ تسجيلها والتعديلات عليها) لتبيان وقوع أي حالات تجاوز للإدارة. تقييم مدى كفاية الإفصاحات المتعلقة بالإيرادات. 	<p>تحقيق الإيرادات</p> <p>حققت الشركة إيرادات بمبلغ ٤٨٢ مليون ريال قطري للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (٢٠٢٠: ٤٧٧ مليون ريال قطري). تقوم الشركة بتحقيق الإيرادات عند تقديم خدمات الرعاية الصحية لعملائها وحين حصول العميل على السيطرة على البضاعة، ويكون ذلك بشكل عام عند تسليم الخدمة أو البضاعة للعميل.</p> <p>يعتبر تحقيق الإيرادات من أمور التدقيق الهامة نظراً لحجم المبالغ المادي ووجود مخاطر تتعلق بتسجيل مبالغ إيرادات غير صحيحة نتيجة تجاوز الإدارة لضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة.</p> <p>تم إدراج الإفصاحات المتعلقة بالإيرادات في الإيضاح رقم ١٩ للبيانات المالية.</p>

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين الكرام
المجموعة للرعاية الطبية ش.م.ع.ق. - تنمة

تقرير حول تدقيق البيانات المالية - تنمة

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للشركة لعام ٢٠٢١
تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للشركة لعام ٢٠٢١، ولكنها لا تشمل البيانات
المالية وتقرير مراقب الحسابات حولها. إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. يتوقع أن يكون التقرير السنوي
للشركة لعام ٢٠٢١ متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير مراقب الحسابات هذا.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يتضمن المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها.

فيما يتعلق بقيامنا بتدقيق البيانات المالية، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المشار إليها أعلاه
عندما تصبح متاحة والأخذ في الاعتبار، خلال ذلك، ما إذا كانت هذه المعلومات لا تتماشى بصورة مادية مع
البيانات المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال التدقيق أو أنها تبدو كأخطاء مادية.

مسؤولية مجلس الإدارة حول البيانات المالية

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير
المالية، وهو كذلك مسؤول عن إجراءات الرقابة الداخلية التي يراها ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء
المادية، سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية يكون مجلس الإدارة مسؤول عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار في عملياتها وفقاً
لمبدأ الاستمرارية وكذلك يقوم بالإفصاح، عند الحاجة، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس مبدأ
الاستمرارية المحاسبي، إلا إذا كان مجلس الإدارة ينوي تصفية الشركة أو إنهاء عملياتها أو أنه ليس لديه بديل
واقعي غير ذلك.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين الكرام
المجموعة للرعاية الطبية ش.م.ع.ق. - تنمة

تقرير حول تدقيق البيانات المالية - تنمة

مسؤولية مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية، سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ، وكذلك إصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، ولكنه لا يعد ضماناً بأن أعمال التدقيق التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تقوم دائماً بتبيان الأخطاء المادية عند وقوعها. قد تنشأ الأخطاء من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر الأخطاء مادية، بصورة فردية أو إجمالية، إذا كان من المحتمل أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين التي اتخذت بناءً على هذه البيانات المالية.

وكجزء من أعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نقوم بممارسة تقديرنا المهني ونحافظ على التزامنا المهني خلال جميع مراحل التدقيق. كما قمنا أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية، سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ، وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق استجابة لهذه المخاطر وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية وملاءمة توفر أساساً لإبداء رأينا. تعد مخاطر عدم تبيان الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال أعلى من المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث قد يشمل الاحتيال التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو العرض الخاطيء أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم إجراءات الرقابة الداخلية ذات الصلة بأعمال التدقيق بغرض إعداد إجراءات تدقيق مناسبة، وليس لغرض إبداء رأينا حول فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية والافصاحات ذات الصلة المعدة من قبل الإدارة.
- إصدار نتيجة حول مدى ملاءمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، بناءً على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، وكذلك تحديد ما إذا كان هناك أحداث أو ظروف مادية تلقى بالشك على قدرة الشركة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. في حال اتضح لنا وجود شك مادي، فإن علينا لفت الانتباه في تقرير التدقيق إلى الافصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الافصاحات غير كافية. كما وتعتمد نتيجة المراجعة على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ التقرير، إلا أنه قد تؤدي أحداث أو ظروف بعد ذلك التاريخ إلى عدم استمرار الشركة وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض العام وبنية ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الافصاحات، وتحديد ما إذا كانت البيانات المالية تظهر المعاملات والأحداث الهامة بصورة عادلة.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين الكرام
المجموعة للرعاية الطبية ش.م.ع.ق. - تنمة

تقرير حول تدقيق البيانات المالية - تنمة

مسؤولية مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية - تنمة
قمنا بالتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق، إلى جانب أمور أخرى، بنطاق العمل المحدد وتوقيت التدقيق ونتائج أعمال التدقيق الهامة، بما في ذلك أوجه القصور المادية في الرقابة الداخلية والتي قمنا بتحديدنا خلال أعمال التدقيق.

كما نقدم لمجلس الإدارة بياناً يفيد بأننا قد التزمنا بأخلاقيات المهنة فيما يتعلق بالاستقلالية، وقمنا بالتواصل معهم حول أية علاقات أو أمور أخرى قد يعتقد أنها تؤثر على استقلاليتنا وكذلك تقديم الإجراءات الوقائية ذات الصلة عند الضرورة.

ومن بين الأمور التي تم التواصل حولها مع مجلس الإدارة، قمنا بتحديد الأمور التي تعد أكثر أهمية خلال تدقيق البيانات المالية للسنة الحالية، وبالتالي نعتبرها أمور تدقيق هامة. ونقوم بإيضاح هذه الأمور في تقرير مراقب الحسابات هذا، إلا في حال وجود قانون أو حكم يمنع الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو عندما نقرر، في حالات استثنائية للغاية، أنه لا يجب الإفصاح العلني عن أمر في تقريرنا لأنه من المحتمل أن تفوق الآثار السلبية لذلك أهداف المصلحة العامة من الإفصاح.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفي رأينا أن الشركة تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وقد أجري جرد المخزون وفقاً للأصول المرعية، وأن البيانات المالية تراعي أحكام قانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥، والذي تم تعديل بعض أحكامه لاحقاً بموجب القانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢١، والنظام الأساسي للشركة. لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا، وحسب علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة أي مخالفات للقانون أعلاه أو للنظام الأساسي للشركة على وجه قد يكون له تأثير سلبي مادي على المركز المالي للشركة أو أدائها المالي.

عن إرنست ويونغ

زياد نوري
سجل مراقبي الحسابات رقم ٢٥٨
الدوحة في ٢١ فبراير ٢٠٢٢



مرخصة من وزارة التجارة والصناعة:
مكاتب المحاسبة التولية (ترخيص رقم 4)
مرخصة من هيئة قطر للأسواق المالية:
المنفقون الخرجيون (ترخيص رقم 120154)

هاتف: +974 4457 4111
فاكس: +974 4441 4649
doha@qa.ey.com
ey.com

ارنست ويونغ (فرع قطر)
ص.ب: 164
برج الفسز - الطابق 24
شُرْح مجلس التعاون
عنزرة - الخليج الغربي
الدوحة - دولة قطر



تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين في المجموعة للرعاية الطبية ش.م.ع.ق. الكرام

تقرير حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية

مقدمة

وفقاً للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦، قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد محدود حول التقييم الذي قام به مجلس الإدارة عن مدى التزام المجموعة للرعاية الطبية ش.م.ع.ق. ("المجموعة") بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

مسؤوليات مجلس الإدارة والأشخاص المكلفين بالحوكمة

إن مجلس إدارة المجموعة مسؤول عن إعداد "تقرير الحوكمة السنوي لعام ٢٠٢١" المرفق والذي يغطي على الأقل متطلبات المادة ٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.

يعرض مجلس الإدارة في تقرير الحوكمة السنوي لعام ٢٠٢١ بيان التزام مجلس الإدارة بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("تقرير مجلس الإدارة").

بالإضافة إلى ذلك، تشمل مسؤوليات مجلس إدارة المجموعة تصميم وتنفيذ والمحافظة على الضوابط الداخلية الكافية لضمان سير الأعمال بشكل منظم وفعال، بما في ذلك:

- الالتزام بسياسات المجموعة؛
- حماية موجودات المجموعة؛
- منع واكتشاف حوادث الاحتيال والخطأ؛
- دقة واكتمال السجلات المحاسبية؛
- إعداد المعلومات المالية الموثوقة في الوقت المناسب؛ و
- الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك قانون هيئة قطر للأسواق المالية ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.

مسؤولياتنا

تتمثل مسؤوليتنا في إصدار نتيجة تأكيد محدود حول ما إذا قد لفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن "تقرير مجلس الإدارة حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية" الوارد في القسم (١) لا يعرض بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، امتثال المجموعة لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية، استناداً إلى إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها.

لقد قمنا بأعمالنا وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل) "ارتباطات التأكيد غير المتعلقة بتدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية" الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB). يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا بهدف الحصول على تأكيد محدود حول ما إذا قد لفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن بيان مجلس الإدارة حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية، ككل، لم يتم إعداده من كافة النواحي المادية وفقاً لنظام حوكمة الشركات.

تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين في المجموعة للرعاية الطبية ش.م.ع.ق. الكرام

تقرير حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية - تنمة

مسؤولياتنا - تنمة

تختلف الإجراءات التي يتم تنفيذها في ارتباط تأكيد محدود من حيث طبيعتها وتوقيتها وتكون أقل نطاقاً منها في حالة ارتباط التأكيد المعقول. وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه في ارتباط تأكيد محدود يكون أقل بكثير من التأكيد الذي قد يمكن الحصول عليه لو تم تنفيذ ارتباط تأكيد معقول. لم نقم بأي إجراءات إضافية ينبغي تنفيذها في حال كان الارتباط هو ارتباط تأكيد معقول.

إن إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها تتضمن بشكل أساسي الحصول على استفسارات من الإدارة لفهم العمليات المتبعة لتحديد متطلبات قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات ("المتطلبات")، والإجراءات التي اتخذتها الإدارة للالتزام بهذه المتطلبات، والمنهجية التي تتبعها الإدارة لتقييم مدى الالتزام بهذه المتطلبات. عند الضرورة، قمنا بفحص الأدلة التي جمعتها الإدارة لتقييم مدى الالتزام بالمتطلبات.

إن إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها لا تتضمن تقييم الأوجه النوعية لفاعلية الإجراءات التي طبقتها الإدارة للالتزام بمتطلبات النظام، ولذلك فإننا لا نقدم أي تأكيد حول ما إذا كانت الإجراءات التي طبقتها الإدارة تعمل بفاعلية لتحقيق أهداف قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات.

القيود الضمنية

تخضع المعلومات غير المالية لقيود ضمنية أكثر من المعلومات المالية، مع الأخذ في الاعتبار خصائص الموضوع والأساليب المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الشركات لتطبيق الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يقومون بتطبيق هذه الإجراءات وتفسيرهم لهدف كل إجراء وتقييمهم لكيفية تنفيذ إجراء الالتزام بشكل فعال، وفي بعض الحالات قد لا يتضمن تقييم الإجراءات الاحتفاظ بمستندات تدقيق كافية. تجدر الإشارة أيضاً إلى أن تصميم إجراءات الالتزام قد تتبع أفضل الممارسات التي تختلف من مؤسسة الأخرى ومن بلد لآخر، وبالتالي فهي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير التي يمكن المقارنة بها.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

في سياق قيامنا بأعمال الارتباط، التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) (IESBA Code)، والتي تأسست على مبادئ النزاهة، والموضوعية، والكفاءة المهنية، والعناية الواجبة، والسرية، والسلوك المهني، والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. ولقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين.

تقوم شركتنا بتطبيق المعيار الدولي لمراقبة الجودة رقم (1)، وبالتالي فإن لدينا نظام شامل لمراقبة الجودة يشمل السياسات والإجراءات الموثقة الخاصة بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة بتقرير الحوكمة السنوي للمجموعة لعام ٢٠٢١، ولكنها لا تتضمن تقرير مجلس الإدارة حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية، وتقريرنا حوله.

تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين في المجموعة للرعاية الطبية ش.م.ع.ق. الكرام

تقرير حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية - تنمة

المعلومات الأخرى - تنمة

إن نتيجتنا حول تقرير مجلس الإدارة لا يتضمن المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها. لقد تم تعييننا من قبل المجموعة لتقديم تقرير تأكيد معقول منفصل حول تقرير الإدارة حول إطار ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، والذي تم تضمينه في المعلومات الأخرى.

فيما يتعلق بارتباطنا بشأن تقرير مجلس الإدارة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى أعلاه، وعند القيام بذلك، الأخذ في الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات تتعارض جوهريًا مع تقرير مجلس الإدارة أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال الارتباط، أو أنها تبدو كأخطاء مادية.

في حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي، بناء على أعمال التدقيق التي قمنا بها، في المعلومات الأخرى التي تم تزويدنا بها قبل تاريخ تقريرنا هذا، فإننا نبدي نتيجة بوجود خطأ مادي في هذه المعلومات الأخرى، كما يتحتم علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

عند قراءتنا لتقرير الحوكمة السنوي لعام ٢٠٢١ بالكامل، وفي حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي حوله، فإن علينا حينها التواصل مع الأشخاص المكلفين بالحوكمة حول هذا الأمر.

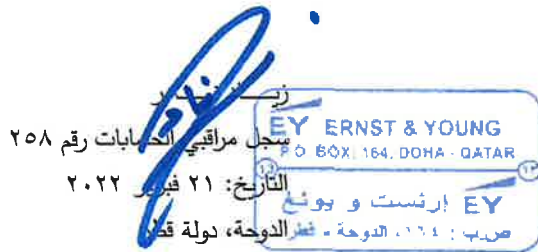
أمر آخر

تم القيام بإجراءات التأكيد المحدود حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات، كما في للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ من قبل مكتب تدقيق آخر، والذي أبدى نتيجة غير متحفظة حولها في تقريره الصادر بتاريخ ١٠ مارس ٢٠٢١.

النتيجة

استنادًا إلى إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن تقرير مجلس الإدارة حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات، لا يعرض بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، التزام المجموعة بالقانون أعلاه والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات.

عن إرنست ويونغ



تقرير التأكيد المستقل إلى السادة المساهمين الكرام
المجموعة للرعاية الطبية ش.م.ع.ق.

تقرير حول وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية
مقدمة

وفقا للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦، قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد معقول حول الوصف الذي أجراه مجلس الإدارة لعمليات وضوابط الرقابة الداخلية وتقييم مدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لـ المجموعة للرعاية الطبية ش.م.ع.ق. ("الشركة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

مسؤوليات مجلس الإدارة والأشخاص المكلفين بالحوكمة

إن مجلس إدارة الشركة مسؤول عن إعداد تقرير مجلس الإدارة المرفق حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية والذي يغطي على الأقل متطلبات المادة ٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ ("النظام").

يعرض مجلس الإدارة تقريره حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، والذي يتضمن ما يلي:

- تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل إطار الرقابة الداخلية على التقارير المالية؛
- وصف العملية والضوابط الداخلية على التقارير المالية فيما يتعلق بعمليات الإيرادات، والمبالغ المحصلة ومستحقة التحصيل، والمشتريات للسداد، وإدارة المخزون، والموجودات الثابتة، وإدارة الموجودات غير الملموسة، والخزائن، والموارد البشرية، وضوابط تقنية المعلومات، والضوابط على مستوى المؤسسة، ودفتر الأستاذ العام، وإعداد التقارير المالية؛
- أهداف الرقابة، وتحديد المخاطر التي تهدد تحقق أهداف الرقابة؛
- تصميم وتنفيذ الضوابط التي تعمل بشكل فعال بهدف تحقيق الأهداف المعلنة للرقابة؛ و
- تحديد ثغرات الرقابة ونقاط الضعف، وكيفية علاجها، والإجراءات الموضوعية لمنع أو تخطى تلك الثغرات.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع الضوابط المالية الداخلية والحفاظ عليها استنادا إلى المعايير المقررة في إطار العمل الصادر عن لجنة المؤسسات الراعية للجنة تريديواي ("إطار عمل لجنة المؤسسات الراعية").

تشمل هذه المسؤوليات تصميم وتنفيذ وتشغيل والمحافظة على الضوابط المالية الداخلية الكافية التي، في حال عملها بفعالية، سوف تضمن سير الأعمال بشكل منتظم وفعال، بما في ذلك:

- الالتزام بسياسات الشركة؛
- حماية موجودات الشركة؛
- منع واكتشاف حوادث الاحتيال والخطأ؛
- دقة واكتمال السجلات المحاسبية؛
- إعداد المعلومات المالية الموثوقة في الوقت المناسب؛ و
- الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك القانون الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.

مسؤولياتنا

تتمثل مسؤولياتنا في إبداء تأكيد معقول حول مدى ملاءمة "وصف مجلس الإدارة ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للعمليات الأساسية للشركة" المعروض في تقرير مجلس الإدارة بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في هذا الوصف، وذلك استنادا إلى إجراءات التأكيد التي قمنا بها.

تقرير التأكيد المستقل إلى السادة المساهمين الكرام
المجموعة للرعاية الطبية ش.م.ع.ق.

تقرير حول وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية

مسؤولياتنا - تنمة

لقد قمنا بأعمالنا وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل) "ارتباطات التأكيد غير المتعلقة بتدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية" الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB). يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان وصف مجلس الإدارة للعمليات وضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد تم عرضه بصورة عادلة وأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بصورة فعالة، من كافة النواحي المادية، لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في هذا الوصف.

إن ارتباط التأكيد الذي يهدف إلى إصدار رأي تأكيد معقول حول وصف العمليات والضوابط الداخلية وتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية على التقارير المالية للمؤسسة يتطلب القيام بإجراءات للحصول على أدلة حول نزاهة عرض وصف العمليات والضوابط الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل تلك الضوابط. تضمنت إجراءاتنا المتعلقة بالضوابط الداخلية للتقارير المالية، فيما يتعلق بجميع العمليات الهامة، ما يلي:

- الحصول على فهم للضوابط الداخلية على التقارير المالية لجميع العمليات الهامة؛
- تقييم مدى خطورة وجود نقاط الضعف المادية؛ و
- فحص وتقييم تصميم ضوابط الرقابة الداخلية وتنفيذها وفعاليتها بناءً على المخاطر المقدرة.

تعتبر العملية هامة إذا كان الخطأ الواقع بقصد أو بغير قصد في المعاملات أو المبالغ المدرجة في البيانات المالية يتوقع بصورة معقولة أن يؤثر على قرارات مستخدمي البيانات المالية. لغرض أعمال هذا الارتباط، العمليات التي تم تحديدها كعمليات هامة هي إيرادات التحصيلات، والمشتريات للسداد، وإدارة المخزون، وإدارة الموجودات الثابتة، والموارد البشرية، وضوابط تقنية المعلومات، والضوابط على مستوى المؤسسة، ودفتر الأستاذ العام، وإعداد التقارير المالية.

خلال قيامنا بأعمال الارتباط، حصلنا على فهم للمكونات التالية لنظام الرقابة الداخلية:

- | | |
|--|---|
| <p>٣. أنشطة المراقبة</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ السياسات والإجراءات ○ الأمن (التطبيقات والشبكات) ○ إدارة تغيير التطبيق ○ استمرارية الأعمال / النسخ الاحتياطي ○ الاستعانة بمصادر خارجية <p>٤. المعلومات والاتصالات</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ جودة المعلومات ○ فعالية الاتصال <p>٥. المراقبة</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ المراقبة المستمرة ○ التقييمات المنفصلة ○ الإبلاغ عن أوجه القصور | <p>١. بيئة الرقابة</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ النزاهة والقيم الأخلاقية ○ الالتزام بالكفاءة ○ مجلس الإدارة ولجنة التدقيق ○ فلسفة الإدارة وأسلوب التشغيل ○ الهيكل التنظيمي ○ تحديد الصلاحيات والمسؤوليات ○ سياسات وإجراءات الموارد البشرية <p>٢. تقييم المخاطر</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ الأهداف على مستوى الشركة ○ الأهداف على مستوى العمليات ○ تحديد وتحليل المخاطر ○ إدارة التغيير |
|--|---|

تقرير التأكيد المستقل إلى السادة المساهمين الكرام
المجموعة للرعاية الطبية ش.م.ع.ق.

تقرير حول وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية
مسؤولياتنا - تممة

تستند الإجراءات المختارة إلى حكمنا الشخصي، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية في مدى ملاءمة التصميم والتنفيذ وفعالية التشغيل سواء نتيجة لاحتيايل أو خطأ. تضمنت إجراءاتنا أيضًا تقييم المخاطر التي قد تنتج إذا كان وصف مجلس الإدارة للعمليات وضوابط الرقابة الداخلية غير معروض بصورة عادلة أو أن الضوابط لم يتم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بصورة فعالة لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في تقرير مجلس الإدارة بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية.

يتضمن ارتباط التأكيد من هذا النوع أيضًا تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة أهداف الرقابة الواردة في تقرير مجلس الإدارة، ويشمل كذلك تنفيذ أي إجراءات أخرى تعتبر ضرورية في مثل هذه الظروف.

باعتمادنا أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية وتوفر أساسًا ملائمًا يمكّننا من إبداء نتيجتنا بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية.

تعريف الضوابط الداخلية على التقارير المالية

إن الرقابة الداخلية على التقارير المالية للمؤسسة هي عملية مصممة لتوفير تأكيد معقول حول مدى موثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية لأغراض خارجية وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية. إن الرقابة الداخلية على التقارير المالية لأي مؤسسة تشمل السياسات والإجراءات التي:

- 1) تتعلق بحفظ السجلات التي تعكس بدقة ونزاهة، وبتفاصيل معقولة، المعاملات وأعمال التصرف في موجودات المؤسسة؛
- 2) توفر تأكيد معقول بأن المعاملات يتم تسجيلها حسب الضرورة لضمان إعداد بيانات مالية متوافقة مع المبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا، وأن فواتير ونفقات المؤسسة لا تتم إلا بترخيص من إدارة المؤسسة؛ و
- 3) توفر تأكيد معقول حول المنع أو الاكتشاف الفوري لحالات الاختلاس أو الاستخدام أو التصرف غير المصرح به لموجودات المؤسسة بما قد يؤثر بشكل مادي على البيانات المالية ويتوقع بشكل معقول أن يؤثر على قرارات مستخدمى البيانات المالية.

القيود الضمنية

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود ضمنية أكثر من المعلومات المالية، مع الأخذ في الاعتبار خصائص الموضوع والأساليب المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

ونظرًا للقيود الضمنية للضوابط الداخلية على التقارير المالية، بما في ذلك احتمالية التواطؤ أو تجاوز الرقابة من قبل الإدارة، قد تحدث أخطاء مادية نتيجة لاحتيايل أو خطأ دون اكتشافها. ولذلك فإن الضوابط الداخلية على التقارير المالية قد لا تمنع أو تكشف جميع الأخطاء أو الإغفالات في معالجة المعاملات أو إعداد التقارير بشأنها، وبالتالي لا يمكن أن توفر تأكيدًا مطلقًا باستيفاء أهداف الرقابة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التوقعات بشأن أي تقييم للضوابط الداخلية على التقارير المالية للفترات المستقبلية تكون معرضة لمخاطر أن تصبح تلك الضوابط غير مناسبة في حال تغيرت الظروف أو لم يتم الاستمرار على نفس درجة الالتزام بالسياسات والإجراءات كما في تاريخ التقرير.

تقرير التأكيد المستقل إلى السادة المساهمين الكرام
المجموعة للرعاية الطبية ش.م.ع.ق.

تقرير حول وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية
القيود الضمنية - تنمة

علاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط التي تم تصميمها وتنفيذها وتفعيلها خلال الفترة المشمولة بتقريرنا التأكيدي لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو أوجه قصور في الضوابط الداخلية على التقارير المالية كانت موجودة قبل تاريخ تفعيل هذه الضوابط.

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الشركات لتطبيق الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يقومون بتطبيق هذه الإجراءات وتفسيرهم لهدف كل إجراء وتقييمهم لكيفية تنفيذ إجراء الالتزام بشكل فعال، وفي بعض الحالات قد لا يتضمن تقييم الإجراءات الاحتفاظ بمستندات تدقيق كافية. تجدر الإشارة أيضًا إلى أن تصميم إجراءات الالتزام قد تتبع أفضل الممارسات التي تختلف من مؤسسة الأخرى ومن بلد لآخر، وبالتالي فهي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير التي يمكن المقارنة بها.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

في سياق قيامنا بأعمال الارتباط، التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين المهنيين ("IESBA Code")، والتي تأسست على مبادئ النزاهة، والموضوعية، والكفاءة المهنية، والعناية الواجبة، والسرية، والسلوك المهني، والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. ولقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين.

تقوم شركتنا بتطبيق المعيار الدولي لمراقبة الجودة رقم (1)، وبالتالي فإن لدينا نظام شامل لمراقبة الجودة يشمل السياسات والإجراءات الموثقة الخاصة بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشمل المعلومات الأخرى على التقرير السنوي، ولكنها لا تتضمن تقرير مجلس الإدارة بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، والذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات هذا، وتقريرنا حوله.

إن نتيجتنا حول تقرير مجلس الإدارة بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لا يتضمن المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها. لقد تم تعييننا من قبل الشركة لتقديم تقرير تأكيد محدود منفصل حول تقرير مجلس الإدارة بشأن الالتزام بالقانون الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") بموجب القرار رقم (5) لعام ٢٠١٦، والذي تم تضمينه في المعلومات الأخرى.

فيما يتعلق بارتباطنا بشأن تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى أعلاه، وعند القيام بذلك، الأخذ في الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات تتعارض جوهرياً مع تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال الارتباط، أو أنها تبدو كأخطاء مادية.

تقرير التأكيد المستقل إلى السادة المساهمين الكرام
المجموعة للرعاية الطبية ش.م.ع.ق.

تقرير حول وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية

المعلومات الأخرى - تتمة

في حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي، بناء على أعمال التدقيق التي قمنا بها، في المعلومات الأخرى التي تم تزويدنا بها قبل تاريخ تقريرنا هذا، فإننا نبدى نتيجة بوجود خطأ مادي في هذه المعلومات الأخرى، كما يتحتم علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

عند قراءتنا للتقرير السنوي بالكامل وفي حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي حوله، فإن علينا حينها التواصل مع الأشخاص المكلفين بالحوكمة حول هذا الأمر.

النتائج

بناءً على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي قمنا بها، في رأينا أن:

(أ) تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية يعرض بصورة عادلة نظام الشركة المصمم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١؛ و

(ب) الضوابط المتعلقة بأهداف الرقابة قد تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بفعالية كافية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، من كافة النواحي المادية، وفقاً لإطار عمل لجنة المؤسسات الراعية للجنة تريديواي (COSO).

عن إرنست ويونغ

رئيس حسابات
سجل مراقبي حسابات رقم ٢٥٨
التاريخ: ٢١ فبراير ٢٠٢٢
ص.ب: ١٦٤، البوابة - الدوحة، دولة قطر



EY ERNST & YOUNG
BOX: 164, DOHA - QATAR